الجمهورية الشعبية الجزائرية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع :

السياسة المالية لتفعيل النشاط الإنتاجي في الدول النفطية

دراسة قياسية حول تأثير الموارد النفطية على السياسة المالية في الجزائري

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبين :

- بوجمعي عبد الحفيظ
- راشدي عائشة

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من

الإسم و اللقب	مؤسسة	الصفة
أوجامع ابراهيم	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أ. الرئيس
بن ياني مراد	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أ. ممتحن
زناقي سيد أحمد	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	أ. مشرفا

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بدأنا بأكثر من يد و قاسين اكثر من هم و عانينا الكثير من الصعوبات و ها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي و تعب الأيام و خلاصة مشوارنا

إلى امام الذاكرين و سيد الأولين و الآخرين و معلم المعلمين و رسول ربه العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اشكر اليد الخفية التي ازالت عن طريقي الاشواك و ساندتني في ضعفي الى من علمني موتها ان الدنيا كفاح و اللقاء في الجنة باذن الله الى من أهدي لها نجاحي محفوفا بالدعوات الى جدتي الحبيبة التي كانت ملهمة نجاحي التي رحلت قبل أن تقطف ثمار جهدها الى من كنت ارجو ان انال شرف النجاح بجانبها رحمة الله عليها "لعبوري خيرة"

إلى من كان رضاها نادي في الحياة إلى من كان دعاؤها مرافقا لي إلى من كانت الداعم الأساسي في رحلتي امي حبيبتي" بن صالح رحمونة"

إلى الذي بدل كل غالي في سبيل العادي و تعليمي إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ابي الغالي "راشدي سعيد"

إلى نور العين الذي ابصر به و نبض قلبي خالاتي

"بن صالح مليكة" "بن صالح هوارية"

إلى روعة الحياة و سندي إلى اتكائي و عوضي اخواتي" سارة. جيهان .أميرة"

و لا أنسى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من هونوا تعب الطريق" صديقاتي"

إلى رفيقي و شريكي في هذه المذكرة "بوجمعي عبد الحفيظ" شكر خاص له

إلى استاذي الكريم و المشرف على هذا العمل

"زناقي سيد أحمد" الذي لم يتوانى في مد يد العون

عائشة

ا

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

انتهت رحلتي الدراسية لم تكن سهلة لكنها مهما طالت مرت بحلوها ومرها.

إلى الحبيبة الأولى والصديقة الحنونة إلى أمي التي وقفت معي في ضائقتي والتي ظلت دعواتها تضم إسمي "بلعربي عمارية".

إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ذلك الرجل العظيم مأمني الوحيد وفرحتي الدائمة أبي "بوجمعي الصافي".

إلى من لم تبخل علينا بحنانها وعطفها ودعواتها إلى جدتي "لاغا ماما".

إلى سندي وإتكائي في الحياة إخوتي وأخواتي "إيناس، عبد النور، عبد الإلاه".

إلى العائلة الكريمة "خالي عبد الحميد، خالتي محجوبة، عمي نور الدين".

إلى اللتان سكنتا القلب ولم تفارقا العقل رغم الفراق، رحمكما الله وأسكنكما فسيح جناته "جدتي الغالية بلهاشمي ماما و خالتي بلعربي ربيعة".

إلى كل من قفوا معي في مشواري الدراسي.

وأشكر أستاذنا المشرف على عملنا "زناقي سيد أحمد" على المساعدة والتوجيه الذي بذله طيلة فترة إعداد المذكرة .

عبد الحفيظ

الشكر و تقدير

قال تعالى:"ومن يشكر فإنما سيشكر لنفسه"

و قال رسول الله عليه افضل الصلاة والسلام:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز و جل"

و من هذا المبدأ نتقدم بالشكر لأستاذنا المشرف زناقي سيد أحمد كل عبارات الشكر و التقدير لن يوفيك حقك فله منا فائق الاحترام و التقدير كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا في مشوار دراستنا

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا و ساهم معنا في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

الملخص :

يعد الاقتصاد الجزائر من الاقتصاديات النامية معتمد بشكل أساسي في صادرتها على النفط و التي تتحدد أسعاره في السوق العالمية بناءا على قانون العرض و الطلب، وهذا ما يعرض النمو الاقتصادي في الجزائر الى عدم الاستقرار.

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2023) و ذلك بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDAL)، وذلك للكشف عن عالقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة الى وجود تأثير غير مباشر أسعار النفط على النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، نمو اقتصادي، النفقات الحكومية ، التضخم ، سعر الصرف ،سعر الفائدة ،نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDAL).

Abstract:

Algeria's economy is considered a developing economy whose exports depend mainly on oil, the prices of which are determined on the global market based on the law of supply and demand. This exposes economic growth in Algeria to instability.

This study aims to measure the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the period (1990-2023) by using an autoregressive lag time lag (ARDAL) model, in order to reveal a relationship between variables. The study found an indirect effect of oil prices on economic growth.

Keywords: oil prices, economic growth, government expenditures, inflation, exchange rate, interest rate, autoregressive lagging time lags (ARDAL) model.

قائمة المحتويات

الاهداء	
شكروتقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال البيانية	
قائمة الاختصارات	
المقدمة	1
الفصل الاول : عموميات حول السياسة المالية	
المبحث الاول : ماهية السياسة المالية	7
المطلب الاول : تعريف السياسة المالية واهميته	7
لفرع الاول : تعريف	7
الفرع الثاني : اهمية السياسة المالية	8
المطلب الثاني : ادوات السياسة المالية	8
الفرع الاول : ادوات السياسة المالية	8
الفرع الثاني: اتجاهات السياسة المالية	10
المطلب الثالث :تطور السياسة المالية من الى يومنا هذا	11
2014 الى سنة 1995الفرع الاول : تطور السياسة المالية من سنة الفرع الاول :	11
2023 الى سنة 2015الفرع الثاني:تطور السياسة المالية من سنة	13
المبحث الثاني : ماهية النفظ و تطور سوق البترول	15
المطلب الاول : تعريف النفط و اهميته	16

الفرع الاول : تعريف النفط	16
الفرع الثاني : اهميته	18
المطلب الثاني : تطور سوق البترول في العالم	18
المطلب الثالث : اتطور التاريخي لسوق النفط	20
الفرع الاول : اكتشاف البترول	20
الفرع الثاني :مؤسسات سوق البترول ف الجزائر	20
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	22
المطلب الاول : دراسات الاجنبية	23
المطلب الثاني : دراسات العربية	26
المطلب الثالث : دراسات الوطنية	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : دراسة قياسية حول تأثير الموارد النفطية على سياسة المالية في الجزائر	
المبحث الاول : طريقة و ادوات الدراسة	34
المطلب الاول : الطريقة المعتمدة في الدراسة	34
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	45
المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها	48
المطلب الاول :النتائج المتوصل اليها	48
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	55
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع و المصادر	

قائمة الجداول

عنوان	صفحة
الاحصائيات الوصفية	36
بعض معاير المفاضلة للنماذج الخطية والنصف لوغارتمية و اللوغارتمية	38
تقدير النموذج اللوغارتمي	40
نتائج اختبار ADF (عند المستوى والفرق) و ناتج المحلي الاجمالي	42
نتائج اختبار PP (عند المستوى والفرق) و ناتج المحلي الاجمالي	44
نتائج تقدير نموذج (4.0.0.4.1)ARDL	49
نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاءLM	50
نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاءWhite	50
نتائج اختبار الحدودBounds test لنموذج ARDL	51
نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	52
تقدير العلاقة في المدى القصير -نموذج تصحيح الخطأ ECM	53

قائمة الجداول

عنوان	صفحة
تطور الانفاق الحكومي من 1990الى 2023	35
تطور النمو الاقتصادي من 1990الى 2023	37
تطور التضخم من 1990الى 2023	39
تطور سعر الصرف من 1990الى 2023	41
تطور سعر الفائدة من 1990الى 2023	43
سحابة النقاط للمتغيرين	48
درجة التأخير المثلى	48
نتائج المجموع التراكمي للبواقي	54
نتائج المجموع التراكمي للمربعات البواقي	54

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز	التسمية
AK	نموذج (التقدم التكنولوجي/ راس المال) للنمو الداخلي
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
EXPORT	الصادرات
GDP	التاتج المحلي الاجمالي
DF	اختبار ديكي–فولر
ADF	اختبار ديكي–فولر الموسع
PP	اختبار فيليبس–بيرون
OLS	طريقة المربعات الصغرى
DW	اختبار داربين–واطسون

المقدمة العامة

تحظى الطاقة في الوقت الراهن باهتمام جميع دول العالم نظرا لدورها وأهميتها في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على المستوى العالمي، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، سواء من حيث مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالاتها المختلفة.

ولقد تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، إذ يعتبر من أهم السلع المتواجدة في عصرنا الحالي، فهو الذهب الأسود كما يطلق عليه البعض يختلف عن باقي السلع من حيث الطلب والعرض، الانتاج والاستهلاك، حتى بات تحديد سعره متوقف على عوامل أخرى جيوسياسية أكثر منها اقتصادية وأضحت الدول التي تحوز على مخزون استراتيجي من هذا المورد محل تصادم ونزاعات اقليمية، في اطار التنافس الدولي الكبير من أجل الاستحواذ عليه والتحكم بأسعاره.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية تشهد تقلبات كثيرة وأن التحول المفاجئ في الأسعار سواء كان في صورة ارتفاع أو انخفاض وما يليه من اثار قد تكون سلبية أو إيجابية على اقتصاديات الدول و مختلف برامج التنمية، الامر الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة والمصدرة له.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت منذ استقلالها على ريعها النفطي طوال مسيرتها التنموية خاصة في فترة السبعينات الى غاية اليوم حيث يعد قطاع المحروقات الركيزة الأساسية التي يحقق منها الاقتصاد الجزائري فوائض مالية معتبرة ساهمت في تحقيق أهداف التنمية وذلك في ظل التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة. غير أن التغيرات التي تحدث على مستوى السوق الدولية وخصوصا على مستوى قطاع المحروقات وضعت الجزائر في مناخ اقتصادي يفرض عليها ضرورة التأقلم مع الانعكاسات المباشرة والسريعة على القطاع بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث يؤدي التراجع وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير المباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد.

I. أسباب اختيار الموضوع:

وباعتبار أن سوق النفط العالمية تشهد تقلبات كثيرة وأن التحول المفاجئ في الأسعار سواء كان في صورة ارتفاع أو انخفاض وما يليه من اثار قد تكون سلبية أو إيجابية على اقتصاديات الدول و مختلف برامج التنمية، امر الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة والمصدرة له .الدراسة الموضوع. تتمثل في :

- ✓ طبيعة الاختصاص الجامعي
- ✓ الرغبة الذاتية في معرفة موضوع تقلبات أسعار النفط مهم بالنسبة للجزائر باعتبارها بلد نفطي.

II. اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أحد المواضيع الحساسة وهي أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر ويعتبر هذا الموضوع من أكبر المواضيع تداول في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين الاقتصاديين والسياسيين. و خاصة ان طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية تجعله يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات ، ليس باعتباره مصدر للطاقة فقط وانما كمصدر لتمويل الميزانية العامة في .فالاقتصاد الجزائري .

وضع جميع الخطط والتوجيهات الاقتصادية على أساس الإيرادات النفطية، مما يجعلها تؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بصفة مباشرة عكس مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر تأثير أسعار النفط عليها غير محسوس.

III. اهداف من الدراسة :

إن معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف أفاق ومستقبل النفط في الجزائر

- ✓ التطرق إلى مفاهيم كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر في اجلين الطويل و القصير.
- ✓ تحديد أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط
- ✓ التعرف على أثر الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

IV. صعوبات الدراسة :

تبقى عملية البحث في مجملها عملية شاقة وممتعة في نفس الوقت وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات نجملها كالتالي:

- ✓ التعدد والتباين في المضامين العلمية للدراسة والتي تباينت بين علوم ومعارف مختلفة مما جعل الجهود تتضاعف وتتشتت لاسيما في المراحل الأولى من مسيرتنا البحثية.
- ✓ لعل أهم الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة حداثة الموضوع و عدم وضوح معالمه الامر الذي يخلق ندرة في المراجع التي عالجت مثل هذا الموضوع.
- ✓ بالإضافة إلى الوقت الضيق الممنوح للطلبة لإعداد الدراسة مما يزيد في صعوبة البحث والإلمام بالموضوع بشكل جيد.

V. إشكالية الدراسة :

وساهمت العديد من النظريات في تحليل أسباب زيادة النمو الاقتصادي ، لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

✓ ما تأثير المواد النفطية على السياسة المالية في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهية السياسة المالية ؟
- ✓ ماهية النمو الاقتصادي و اهم نماذجه؟
- ✓ هل هناك عالقة بين تقلبات أسعار النفط و نصيب الفرد من الناتج المحلي اجمالي ؟
- ✓ ما مدى تأثير تقلبات أسعار النمو الاقتصادي في الجزائر؟

VI. الفرضيات :

حتي يمكن الإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية يمكن طرح مجموعة من فرضيات كما يلي:

- ✓ مؤشرات الاستقرار المالى على المستوى الجزئي بتغيرات في اسعار النفط في الجزائر.
- ✓ -تأثر الاقتصاد الكلى للجزائر بتقلبات أسعار النفط .

VII. حدود الدراسة :

من أجل الدراسة الدقيقة للموضوع يمكن تحديد حدود البحث في ما يلي:

- ✓ الحدود المكانية : دراسة حالة الجزائر
- ✓ الحدود الزمنية : تم اختيار الفترة الزمنية من 1990-2023 وهي شهدت عدة تقلبات ألسعار النفط التي كان لها أثر على الاقتصاد الوطني.
- ✓ الحدود موضوعية: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

VIII. منهجية الدراسة :

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه، لذا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لإلمام بمختلف الجوانب النظرية للموضوع سواء تلك المتعلقة اسعار النفط أو النمو اقتصادي أو فرق بينهما، كما اقتضت الدراسة استعمال المنهج التحليلي من أجل تحليل البيانات و المعلومات المجمعة حول موضوع الدراسة و استخلاص النتائج .

كما سنقوم بتطبيق أحد تقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL للدراسة القياسية بهدف دراسة تأثير تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي

في الجزائر .

- ✓ **أدوات الدراسة: و تكمن في ما يلي:**

- الإحصائيات و التقارير.

- مختلف الملتقيات و المذكرات.

- بعض الكتب و المراجع.

- برنامج eviews

✓ **تقسيمات الدراسة:**

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية بإعمال المناهج المذكور أنها تعرض تقسيم البحث إلى فصلين:

- **الفصل الاول : عموميات حول السياسة المالية**
- **الفصل الثاني : دراسة قياسية حول تأثير الموارد النفطية على سياسة المالية في الجزائر**

الفصل الاول

المبحث الاول : ماهية السياسة المالية

تمهيد :

لاشك في أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تعمل كلا منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات الاقتصادية.

وبذلك تحتل السياسة المالية في العصر الحديث مكانة هامة بين السياسات الأخرى، فقد أصبحت أكثر تطورا على ما كانت عليه من قبل، بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية،وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي،ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية،والسعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وانمائه.

➢ المطلب الاول : تعريف السياسة المالية و اهدافها

الفرع الاول : تعريف السياسة المالية

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية «Fisc «التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب " السياسة المالية ودورات الأعمال " للبروفيسور HANSEN.H.Alain وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فضلا عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية .ويمكن تعريف السياسة المالية ب: " مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد **(حسام علي داود ،2010 ،ص45)**

فنعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ، و هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل الناتج القوميين مستوى العمالة غيرها من المتغيرات الاقتصادية **استقرار.(طارق لحاج ،1999 ،ص33)**

- كما تعرف بأنَّها مجموعة لأهداف التوجهات الإجراءات النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام تنميته معالجة مشاكله مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

الفرع الثاني : اهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، بفضل الاعتماد على خططها المختلفة نستعرضها فيما يلي **(وليد عبد الحميد عايب ،2010 ،ص70)** :

➢ المطلب الثاني : ادوات السياسة المالية

الفرع الاول : أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية ،وسنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه كما يلي:

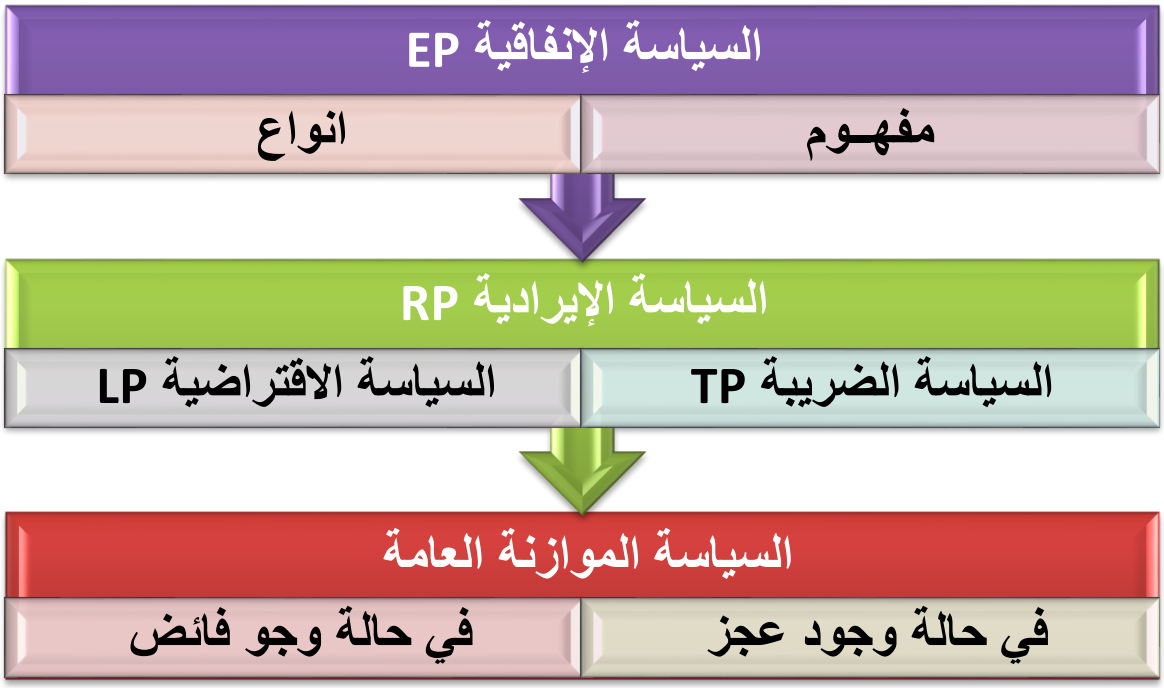

السياسة الانفاقية EP :

تعرف بالبرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية**".(محمد أحمد الدوري،1983، ص112)**ويمكن القول أن النفقة العامة هي مبلغ من المال تنفقه الدولة من أجل الصالح العام.

***انواع :**

وتشمل النفقات الحقيقية ، النفقات التحويلية .

السياسة الإيرادية RP :

لقد أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، و تنقسم الى فرعين :

***السياسة الضريبية TP** : ويمكن تعريفها بـأنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية". **(عبد الحميد عبد المطلب ،2010 ،ص9)**

***السياسة الإقتراضية LP:** وهي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفوائدها طبقا لشروط القرض".**(علي كنعان ،2004،ص14)**

السياسة الموازنة العامة :

***في حالة وجود عجز في الموازنة العامة:** تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي، فالاقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الأقساط والفوائد. أما الإصدار النقدي، فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.**(حسن محمد القاضي ،2011،ص26)**

*** في حالة وجود فائض في الموازنة العامة :** فإن لذلك أيضا مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب. ويمثل الفائض قدرا من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسببا في توليد العجز في الموازنة العامة.

الفرع الثاني : أتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.

أولاً ـ الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية:

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء علي البطالة. ويتم ذلك من خلال:

زيادة الإنفاق الحكومي.

تخفيض الضرائب.

المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع

الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ثانياً ـ الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية:

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

تخفيض الإنفاق الحكومي.

زيادة الضرائب.

المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة ، ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

➢ المطلب الثالث : تطور السياسة المالية في الجزائر من 1995 الى يومنا هذا

إ ن أهم ما ميز هذه مرحلة هو تبنى الدولة لنظام اقتصاد موجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم المشروع فعليا يف تنفيذ المخططات بدءا من 1995.**(صالح الرويلي،2001،ص376)**

الفرع الاول : تطور السياسة المالية من سنة 1995 الى سنة 2014

برنامج الاستقرار الاقتصادي (1آفريل -1994/ 31مارس 1995)

نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف اتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية الى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي و حضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى :

*رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة .

*التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح 3 بالمئة

*استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الاجنبي .

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

ان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخلاصة بدعم المؤسسات إ والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل...،الخ)ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى أربع قطاعات رئيسية**(مسعود دراوسي،2001،ص376)** :

* أشغال كبرى وهياكل قاعدية.

* التنمية اجمالية والبشرية .

* دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري .

* دعم الإصلاحات .

برنامج دعم النمو 2005-2009 :

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار مي دعم النمو الخمسة قطاعات هي :

* قطاع الخدمات العمومية الإدارية **(عبد الغني دادن،2001،ص376)** .

* تطوير قطاع التنمية البشرية .

* تطوير قطاع الهياكل القاعدية .

* دعم القطاع الاقتصادي .

* تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي .**(نبيل بوفليح ،2012،ص252)**

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية .

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال ، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لانجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى **(محمد مسعي ،2014،ص147)** :

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه.

* دعم قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين ، التضامن الوطني .

* دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية .

* لتطوير الهياكل القاعدية و إطلاق مشاريع جديدة .

الفرع الثاني:تطور السياسة المالية من سنة 2015 الى سنة 2023

المسار المخطط الخماسي 2015-2019 :

مفهوم المخطط الخماسي للتنمية :

هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز ... إلخ. ويهدف إلى **(نبيل بوفليح ،2012،ص252)**:

*العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
*تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
*استحداث مناصب شغل.
*استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد.
*التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
*تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

*ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
*عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
*العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص .**(سعد الله داود،2016،ص76)**

مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2023 :

من أجل النهوض بالتنمية والاقتصاد في البلاد، عملت الجزائر على غرار عديد البلدان إلى تبني استراتيجيات وخطط تنموية هامة في توزيع مشاريع تنموية على أساس جهوي غير متوازن، وأمام هذه الحالة من التوازن اللاجهوي،وتحسن مداخيل الدولة الجزائرية بات من الضروري وضع سياسات تنموية جديدة، و اهم من ذلك لاخراج البلاد من التبعية الاقتصادية عامة و للمحروقات خاصة (**صفحة الرئيسية للوزارة الجزائرية)** .

يقوم مخطط الإنعاش أساسا على مايلي:

*تعزيز دولة القانون سيادة القانون.

*تعزيز المؤسسات تعزيز قدرات الدولة.

*تكريس تكافؤ الفرص العدالة الاجتماعية.

*المشاركة في إعداد السياسات الشمولية.

*الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج الإصلاحات.

*تحسين مستوى التعليم تحسين رأس المال البشري.

*تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي

في هذا السياق ، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية:

*تنويع اقتصادنا، التحكم في تأطير تجارتنا الخارجية تثمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانات المنجمية استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليا.

*ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى تثمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج.

*إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

*تقييم و تطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

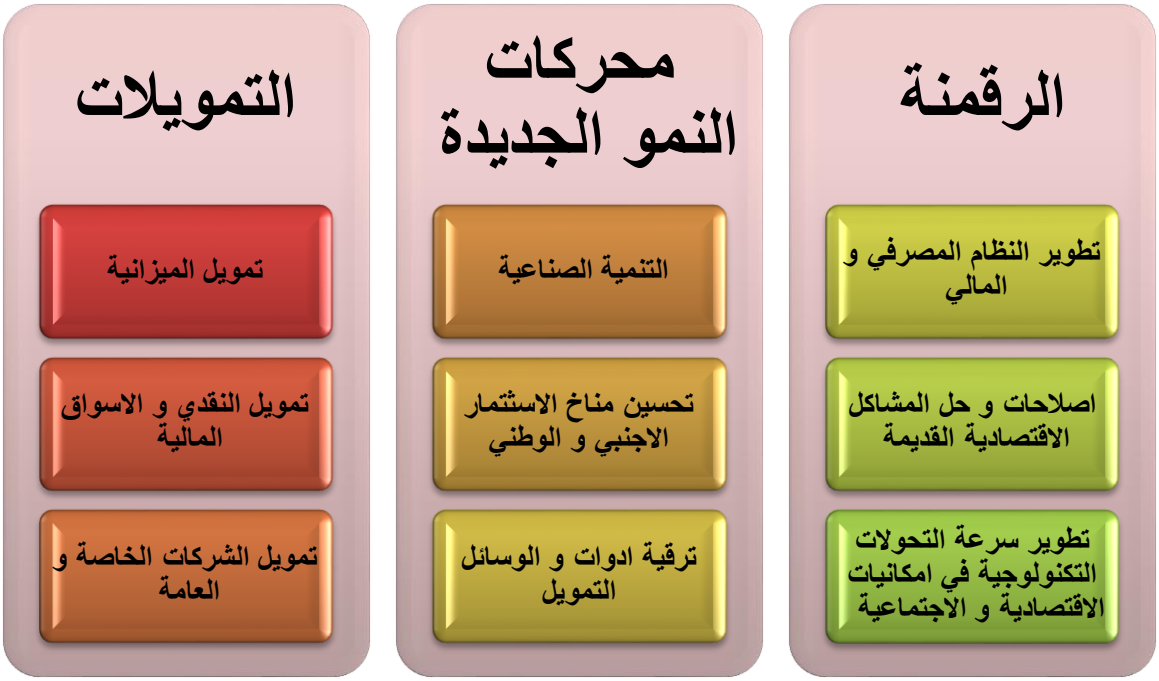

➢ المبحث الثاني : ماهية النفط و تطور سوق البترول

يعتبر النفط من أهم السلع المتواجدة في عصرنا الحالي، فالذهب الأسود كما يطلق عليه البعض يختلف عن باقي السلع من حيث الطلب والعرض، الانتاج والاستهلاك، حتى بات تحديد سعره متوقف على عوامل أخرى جيوسياسية أكثر منها اقتصادية وأضحت الدول التي تحوز على مخزون استراتيجي من هذا المورد محل تصادم ونزاعات اقليمية، في اطار

التنافس الدو لي الكبير من أجل الاستحواذ عليه والتحكم بأسعاره.**(أمينة مخلفي،2014، ص 67)**

وباعتبار أن سوق النفط العالمية تشهد تقلبات كثيرة وأن التحول المفاجئ في الأسعار سواء كان في صورة ارتفاع أو انخفاض وما يليه من اثار قد تكون سلبية أو إيجابية على اقتصاديات الدول و مختلف برامج التنمية، الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة والمصدرة له **(موري،2010 ،ص39)** ، والجزائر من بين الدول التي اعتمدت منذ استقلالها على ريعها النفطي طوال مسيرتها التنموية .

- **المطلب الاول :تعريف النفط و اهميته**

الفرع الاول :تعريف النفط

إن كلمة (petroleum)هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول petra ويعني صخر والثانى oleum ويعني زيت وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى اخر ومن حقل إلى اخر وتكون في المتوسط حوالي 0.835 جم/سم مكعب.أما القيمة الحرارية للزيت تتراوح فيما بين 10400_ 10900 سعر ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 82_%87 من عنصر الكربون 11%هيدروجين وحوالي 1% أوكسجين وباقي المكونات في معظم الأحيان تكون من الكبريت والنيتروجين. **(بوحزام سيد أحمد،2019، ص22)**

يمكن أن يمثل النفط مواد مختلفة من بينها النفط الخام وحده والنفط الخام مصحوبا بواحدة أو أكثر من المواد، هي المكثفات، وسوائل الغاز الطبيعي، والنفط الاصطناعي، والسوائل، وتكون المكثفات التي يتم قياسها في فرازة فوهة البئر، موجودة في المرحلة الغازية داخل المكمن لكنها تتحول إلى سائل عند تعرضها لدرجة الحرارة .

مفهوم السعر النفطي

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 50 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، و هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية و عدم استقرار.(خوميجة،2018،ص33)

تعريف السوق النفطية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة هو النفط، وتخضع هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة الى عوامل اقتصادية التي تحكمه، كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية **(حداب،2021،ص61)**

أنواع اسواق العالمية للنفط : (حداب،2021،ص63)

الفرع الثاني :أهمية النفط

الحضارة المعاصرة قائمة في مختلف جوانبها على النفط ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية، و هذا المخطط الاتي :

➢ المطلب الثاني :التطور سوق البترول في العالم

سوق البترول في العالم يعتبر واحدًا من أهم الأسواق الاقتصادية على مستوى العالم ويشهد تطورات مستمرة. منذ بدايات اكتشاف النفط واستخدامه كمصدر للطاقة في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى اليوم، شهدت صناعة البترول تحولات هائلة. إليك بعض الجوانب الرئيسية لتطور سوق البترول في العالم:

تطور أسعار النفط خلال الفترة 1891 - 1888

انهارت اسعار بشكل سريع خلال أشهر أولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى 03 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء أوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى،

تعرضت السوق النفطية العالمية الى عدة ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم استهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من الناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول أوبك من 04 مليون للبرميل يوميا الى 08.4 مليون للبرميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعة مما ساهم في زيادة اختلال في السوق النفط فانخفض السعر الى حدود 00.3 دولار للبرميل، وقد أثرت أزمة

النفط على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.5% عام الى 0.2% **(قصي عبد الكريم ابراهيم ،2010،ص136)**

تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010/ 2000

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال ألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة 2000/2005 أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث و العدوان الأمريكي على العراق سنة ، حيث ارتفعت أسعار النفط من 24 دولار للبرميل الى 54 دولار استمر ارتفاع أسعار النفط ليصل بعد ذلك الى 94دولار **(تقرير منظمة اوبك،2002،العدد29)**

تطور أسعار النفط خلال فترة 2011/2015

في عام 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ضمن نطاق محدد ما بين حوالى 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، و حقق المتوسط

تطور أسعار النفط خلال فترة : 2016الى حد الان

في عام 2016 انخفضت أسعار النفط العالمية ، لتصل الى أقل مستوياتها حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 45و 62 دولار

للبرميل خلال أشهر العام، و بلغ بلغ المتوسط السنوي للسلة 52.8 دولار للبرميل مشكل بذلك انخفاضا بحدود 2.2 دولار للبرميل ثابتة.(لطيفة لمطوش،2018، ص57)

- **المطلب الثالث: التطور التاريخي لسوق النفط في الجزائر.**

اعتمدت الجزائر منذ استقلال على ثروة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم استغلال هذه الثروة وذلك منذ استقلال، في هذا إطار سوف نتطرق ألهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر

الفرع الاول : اكتشاف البترول في الجزائر

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877 ،حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات 1عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر، و الذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر كان في سنة 1956 حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956. **(بنابي فتيحة،2009 ص35)**

الفرع الثاني :مؤسسات سوق البترول في الجزائر

تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات 'سوناطراك ':

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ استقلال، وأكثر من ثلاث سنوات، من دون أن تسمح بإعطاء التنمية الاقتصادية في البلاد اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962أنها بقيت في تبعية **خارجية** لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات افيان ضمنيا للشركة

الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات أجنبية مثل 'شركة ريبال وكريبسي' حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع ألحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان استكشاف البترولي.(**عبد اللطف بن اشنهو ،1982،ص21)**

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" بموجب المرسوم 491/63 في 31 /12 /1963 ،والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات،وقد ارتفع رأسهما من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة Repel SN و Gamel،إلى جانب ذلك تم 2إنشاء علنيا ورسميا بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغازSONALGAZ (**عبد اللطيف رابح،2006،ص69)**

تأميم المحروقات في الجزائر:

في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى تأميم القطاعات أخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 06/22 /1968 إلى منظمة أقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثاني عشر، وجاءت قرارات تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" الذي أعلن عنها خلال احتفاليات بعيد العمال في 24 /02 /1971 وينص على: **(بورحلة، ،2017 ص77)** أخذ حصة 51 %من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 65%من مجمل انتاج؛ تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري؛ التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

انضمام إلى منظمة اوبك :

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول بهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969 ،أما منظمة أقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى قامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل مجالاتها، والاستفادة من مواردها إقامة مشاريع مشتركة، و اقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام 1970 **(نوري نبيلة ،2012،ص62)**

➢ المبحث الثالث : الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة البوصلة و مفتاح الحقيقي لبناء دراسة بحثية ذات قيمة علمية كونها تزودنا بالمعلومات التي لها علاقة بموضوع دراستنا و عليه قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة أجنبية و المحلية و العربية ضمن فترات مختلفة و تم تلخيصها كالتالي :

مطلب الاول :دراسات الاجنبية

(دراسة2017, Francesco Grigoli & all)

A Crude Shock: Explaining the Short-Run Impact of the Oil Price 2014.2016 Decline Across Exporters

تبحث هذه الورقة في العوامل التي ساعدت مصدري النفط على تخفيف حدة عواقب انخفاض أسعار النفط في المدى القصير للفترة 2014-2016 واستخلاص بعض الدروس السياسية ، وقد استخدم الباحثون نموذجVAR لدراسة الدرجة التي تفسر بها العوامل الاقتصادية التي تدخل في انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط ، واستنباط الآثار المترتبة على السياسات بشأن العوامل التي تساعد على تخفيف الآثار السلبية.

وخلص الباحثون إلى أن البلدان التي لديها مساحة أكبر لسياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) تحملت الصدمة على نحو أفضل ، مما يشير إلى إما أن هذه البلدان كانت قادرة على الانخراط في سياسات عكس التقلبات الدورية ، أو أن هناك أسسنا قوية تدعم الخلاف ، مما يؤدي إلى عزل التأثير على الاستهلاك والاستثمار، أيضا، كانت البلدان التي لديها نظام سعر صرف مرن أقل تأثيرا من تلك التي لديها نظام ثابت مشيرا إلى دور سعر الصرف في الحد من التباطؤ في الاقتصاد الحقيقي من خلال السماح للأسعار النسبية استيعاب عبء التعديل ، أو من خلال توفير مساحة النطاق من خلال زيادة الإيرادات من حيث العملة المحلية. كما أثبتت الاقتصادات التي لديها قواعد تصدير أكثر تنوعا أنها أكثر مرونة ، مما يؤكد أهمية وجود مصادر متعددة لعائدات النقد الأجنبي. أخيرا، كان تأثير الصدمة أقل في البلدان التي لديها المزيد من الاحتياطيات الكافية، مما يوحي التي ساهمت في تخفيف حجم تأثير الصدمة تشرح هذه العوامل معا جزءا كبيرا من انحراف نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي الناتج عن التوقعات. وأوصى الباحثون للتطلع إلى المستقبل، من الضروري بذل جهود سياسية تهدف إلى بناء أو استعادة الظروف التي ساعدت في تخفيف الآثار السلبية لصدمة أسعار النفط 2014-2016

oil price shocks and nigerias macro economy (Eme O. (Akpan

تهدف الدراسة دراسة تأثير تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الكلى. حيث جاءت هذه الدراسة تحت عنوان; صدمات اسعار النفط و الاقتصاد الكلي النيجيري تحلل هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في نيجيريا من خلال تطبيق نموذجVAR

تشير الدراسة إلى الآثار غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على سبيل المثال الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط تزيد التضخم بشكل كبير وتزيد بشكل مباشر من الدخل القومي الحقيقي من خلال ارتفاع عائدات الصادرات ، على الرغم من أن جزءا من هذا المكاسب يمكن تعويضه بخسائر من انخفاض الطلب على الصادرات بشكل عام بسبب الركود الاقتصادي الذي عانى منه من خلال الشركاء التجاريين تظهر نتائج الدراسة علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط والنفقات الحكومية الحقيقية بشكل غير متوقع ، تحدد النتيجة تأثيرا هامشيا لتقلبات أسعار النفط على نمو الناتج الصناعي علاوة على ذلك ، يتم ملاحظة متلازمة المرض الهولندي; من خلال رفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. لابراز جانب مهم من جوانب الاقتصاد النيجيري الذي يعتبر بلد مصدر للبترول. فلقد اهتم الباحثان بدراسة هذا الجانب سنة 2009 و ذلك لان الاقتصاد النيجيري عرضة التغيرات اسعار البترول و كذلك لاعتماد التجارة النيجيرية في صادراتها على صادرات المحروقات و بالاساس على صادرات البترول . اعتمدت هذه الدراسة على نموذج المعدلات الآتية. فلقد شكل الباحثان نماذج رياضية تشكل متغيرات قد تكون مفسرة أو مفسرة . حيث كانت هذه النماذج تمثل الاقتصاد النيجيري الكلي في شكله المبسط و لقد

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة الديناميكية بين تغيرات اسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاقتصاد النيجيري و ذلك باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR. لاحظنا أن التغيرات الشاذة في اسعار النفط ادت الى زيادة التضخم في الاقتصاد النيجيري. كما أن هناك زيادة في الدخل القومي الحقيقي نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات البترولية وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول و ان تقلبات اسعار النفط لها علاقة بالنمو في القطاع الصناعي النيجيري ولو بنسب هامشية.

و توصل الباحثان الى ان الاقتصاد النيجيري يشبه الى حد كبير أو يتميز بما يعرف بالمرض أو العلة الهولندية من حيث أن العوائد المالية نيجيريا قدر عليها اموال ضخمة من جراء العوائد البترولية, بينما مظاهر الفقر والحرمان متفشية في المجتمع النيجيري اضافة الى ذلك هشاشة الاقتصاد النيجيري

(دراسة Eric W Djimeu ,luc desire omgba,2016)

Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms

تتناول هذه الورقة العوامل الكامنة وراء تنويع الصادرات في البلدان النفطية على وجه التحديد ، تدرس تأثير الطفرات النفطية على تنويع الصادرات من خلال إطار عمل تجريبي. وقد استخدم الباحثان نموذج VAR،لدراسة تأثير الطفرات النفطية على مستويات تنويع الصادرات باستخدام عينة كبيرة من 134 دولة خلال الفترة 1965-2010 وتوصل الباحثان إلى أن الطفرات النفطية تؤدي ، في المتوسط، إلى زيادة تركيز الصادرات عندما لا يتم حساب مستوى التنويع قبل طفرة النفط. ومع ذلك ، عندما ينظر إلى المستوى الأولي للتنويع ، تظهر النتائج أن الطفرات النفطية لا تؤدي إلى مزيد من التركيز إلا إذا أظهرت البلدان مستويات منخفضة من التنويع قبل الطفرة في البلدان ذات المستوى العالي من التنويع قبل الطفرة ، ليس لطفرة النفط تأثير على التنويع.

المطلب الثاني : دراسات العربية

(دراسة اسماء ناصر شايع ،2017)

تقلبات اسعار النفط و الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين 1980-2014

تهدف الدراسة لدراسة اثر تقلبات اسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض على المتغيرات الاقتصادية في المملكة لاسيما على سياستها المالية المتمثلة بالانفاق الحكومي. توصلت الدراسة الى ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي بشكل كبير وبالتالي الى حدوث آثار تضخمية على الاقتصاد السعودي وأوصت الباحثة من خلال نتائج الدراسة الى انه من اللازم اتباع سياسة نقدية متوازنة لتخفيف هذه الآثار و اهمية انشاء وتفعيل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع اسعار النفط و الاستفادة منها في حالات انخفاض الأسعار

(دراسة Hakan Berument و آخرون ، 2017).

تاثير صدمات اسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تهدف الدراسة الى كيفية تأثير صدمات اسعار النفط على نمو الانتاج في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و التي تعتبر اما مصدرة صافية أو مستوردة صافية لهذه السلعة ولكنها أصغر من أن تؤثر على اسعار توصلت الدراسة من خلال نتائج التقديرات الى ان الزيادات في اسعار النفط لها تاثير ايجابي و ايجابي على مخرجات الجزائر و ايران و العراق والكويت وليبيا و عمان و قطر و سوريا و الامارات العربية المتحدة، و مع ذلك لا يبدو أن الصدمات اسعار النفط تأثيرا مهما من الناحية الاحصائية على مخرجات البحرين و جيبوتي و مصر والاردن والمغرب وتونس . كذلك صدمات النفط الايجابية مثل الطلب على النفط و امدادات النفط للمجموعة الأخيرة من البلدان.

اخيرا ترتبط صدمات المعروض من النفط بانخفاض نمو الانتاج و لكن تأثير صدمات الطلب على النفط على الانتاج لا يزال ايجابيا.

(دراسة موسى فوده ، 2017)

الآثار الطويلة المدى لاسعار النفط على النمو الاقتصادي : حالة المملكة العربية السعودية.
تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة الآثار الطويلة المدى المعدلات نمو اسعار النفط (OS) على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج . ARDL توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرا ايجابيا مباشرا قويا على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2015

المطلب الثالث :دراسات الوطنية

(دراسة بن رمضان أنيسة ،2015)

مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014 وقد خلصت الدراسة إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الادارة واللامساواة اجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل، كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطاير

أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

في الأخير أوصت الدراسة من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد في حالة تراجع أسعار البترول بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الاطار المؤسساتي لتوفير المناخ المناسب لبيئة الاعمال

(دراسة داود سعد الله ،2012)

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010
هدفت هذه الدراسة لتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 2000-2010 ، وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية للجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2010، مستخدما المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ضل تقلبات الأسعار والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات بالإضافة إلى تحليل أثر الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر ، وأخيرا استخدام المنهج القياسي القياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على السياسة المالية الوطنية
مستخدما نموذجVAR ، لعينة من المتغيرات متمثلة أساسا في الايرادات والنفقات العمومية، معدل النمو، معدل التضخم، معدل الفائدة

(دراسة مالكي عمر ،2017)

" اثر تقلبات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2016

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2016 لسببين هما حساسية الاقتصاد الجزائري الشديدة لتقلبات اسعار النفط و اهمية و خصوصية هذه الفترة حيث تم اطلاق برامج انمائية ذات

مبالغ مالية ضخمة وتوصلت الدراسة الى تبيان الدراسة السببية و اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي.

(دراسة سليم بشيشي وليد ،2017)

تاثير تقلبات اسعار البترول على الايرادات العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2015 تهدف هذه الدراسة الى تحليل تطور الايرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تغيرات وتقلبات اسعار البترول والتعرف على الاجراءات و السياسات المتخذة في الجزائر في ظل تاثير تقلبات اسعار البترول سواءا بالزيادة أو النقصان.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نمو الايرادات العامة وتقلبات اسعار النفط و اعتماد الجزائر على سياسة المخططات الانمائية الاقتصادية وسياسات الدعم الاجتماعي في حالة رواج اسعار البترول وزيادة الايرادات و على سياسات و اجراءات جبائية عادية اقتصادية وتقشفية اجتماعية في حالة انهيار اسعار البترول لزيادة موارد و ايرادات الدولة، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في راس المال البشري من اجل تبني سياسة التنويع الاقتصادي كاستراتيجية فعالة للخروج من أزمة التبعية
البترولية و هذا من خلال التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية واحلال الواردات و ذلك بالاعتماد على نماذج الدولة الناجحة و الرائدة في هذا المجال

(دراسة حمزة بن الزين، وليد قرونقة ،2016)

أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000 2015، وذلك بتقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط إلى ثلاثة مراحل حسب فترة الارتفاع والانخفاض ثم دراسة ذلك التطور وأثره على أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الانفاق الحكومي بالاضافة إلى الضرائب العامة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية، ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة إنخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب، كما ينخفض معها حجم الانفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تنويع ايرادات الصادرات خارج المحروقات، ولن يكون ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الانتاجي، زيادة الدعم للقطاع الصناعي والزراعي تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة، تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة، والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تطرقنا حول عموميات السياسة المالية تطورها في الجزائر فهمًا عميقًا للتحديات والإنجازات على مر السنين. يظهر تطور السياسة المالية في الجزائر نحو الاستدامة والتنويع، مع التركيز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية والإيرادات وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة يلعب دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تعزيز الابتكار وتشجيع القطاع الخاص يمكن أن يسهم أيضًا في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

بتوضيح بعض الدراسات السابقة المشابهة الموضوع دراستنا ، عن طريق ذكر عنوان الدراسة و كذا الهدف منها والنتائج المتوصل اليها في كل بحث . بداية من بعض الدراسات

الاجنبية الى الدراسات التي أجريت على الجزائر وكذلك بعض دراسات للدول العربية و هذا من اجل الالمام الكامل والشامل بموضوع دراستنا و اخذ و المعلومات الواضحة و تجنب الاخطاء التي وقعوا فيها والاهم من ذلك الحصول على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع دراستنا بحيث اخدنا نظرة عامة وشاملة عن موضوع الدراسة المراد البحث عنه .

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للبترول بحيث تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية باعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري، حيث أن تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الالفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجله أسعار المحروقات أدى إلى تغير في السياسة الاقتصادية المتبعة بالتوسع في الإنفاق العام. بالمقابل فقد كان لانخفاض تلك الأسعار خلال السنوات الأخيرة أثر كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة .

خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد في الجزائر من 1990 الى 2023، يُمكن استخدام العديد من الطرق لتحليل هذه العلاقة. يُمكن البدء بتحليل العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلية والجزئية من خلال التحليل القياسي.

باختيار النموذج الأفضل لهذا التحليل واختبارات الاستقرارية ودراسات السابقة التي تساعد في فهم طبيعة العلاقة بين العناصر. بعد ذلك، يُمكن دراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل من خلال علاقات التكامل المشترك، باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

من ثم، يُمكن عرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها لفهم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بشكل أفضل، وتقديم اقتراحات للسياسات الاقتصادية اللازمة للتعامل مع هذه التقلبات بشكل فعّال.

المبحث الأول:طريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة

I. مجتمع الدراسة و العينة :

من اجل اختبار اثر انفاق الحكومي على متغيرات المثمتلة في النمو الاقتصادي (نفقات الحكومي ،سعر الصرف ، التضخم ، سعر الفائدة) ،تم اختيار الجزائر كمجتمع للدراسة وعينة تتكون من 48 مشاهدة، للفترة الممتدة من 1990 الى 2023

ولقد تم الحصول على البيانات بأسعاره الثابتة من البنك الدولي،واعتماد الوحدة مليار دولار أمريكي

II. تحديد المغيرات الاقتصادية و تطورها :

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع،

- الانفاق الحكومي
- المتغيرات المستقلة

ولتمكين من معرفة مدى تطور كلا المتغيرين خلال سنوات الدراسة، نلاحظ :

1. الانفاق الحكومي :

بالنسبة لي تطور نفقات الحكومية(1990 -2023)

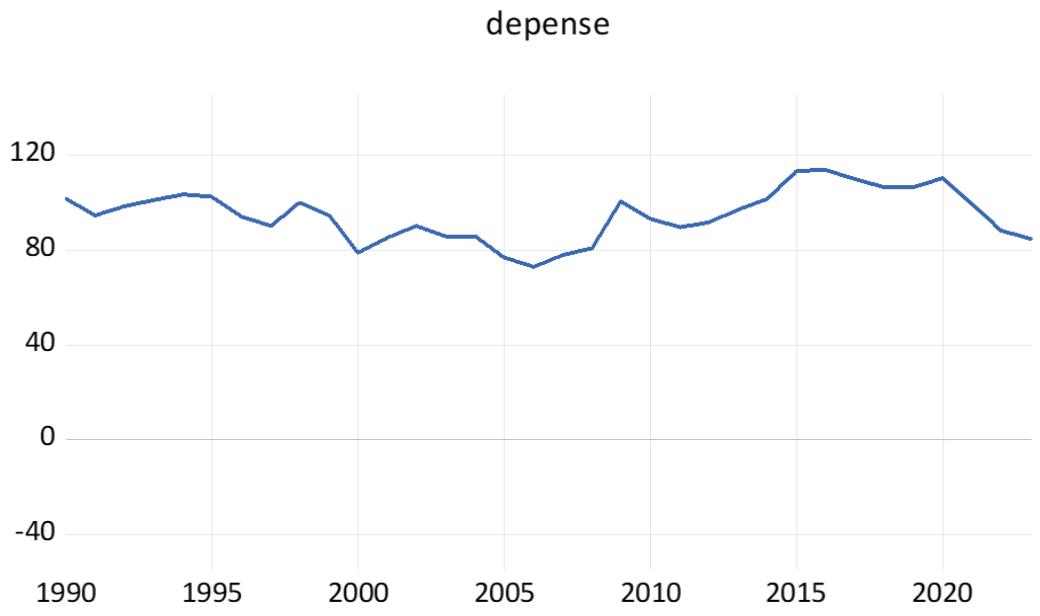

الشكل (1.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الشكل الأول نلاحظ ان هذا المتغير قد عرف عده تغيرات وتقلبات خلال السنوات الدراسة سواء بالارتفاع او انخفاض قد لوحظ ارتفاع كبير في بداية التسعينات ثم شهد انخفاضا طفيفا الى منتصف التسعينات ويستمر هذا الانخفاض بشكل اقل حدة إلى بداية الالفينات هذه الانخفاضات والارتفاعات كانت في تدبدب الى غاية سنه 2010 ومن ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ وصوله الى الذروة في 2015 وبعدها هناك انخفاض طفيف بعد الذروة التي شاهدتها في السنوات السابقة

- **اختبار استقرارية نفقات الحكومية :**

Null Hypothesis: DEPENSE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.917503	0.3205
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPENSE(-1)	-0.218730	0.114070	-1.917503	0.0644
C	20.30015	10.91472	1.859888	0.0724

R-squared	0.106031	Mean dependent var	-0.498436
Adjusted R-squared	0.077193	S.D. dependent var	7.274970
S.E. of regression	6.988542	Akaike info criterion	6.785113
Sum squared resid	1514.031	Schwarz criterion	6.875810
Log likelihood	-109.9544	Hannan-Quinn criter.	6.815630
F-statistic	3.676817	Durbin-Watson stat	1.663029
Prob(F-statistic)	0.064429		

الجدول (1.2) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

Null Hypothesis: D(DEPENSE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.206749	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	51.36202
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	38.62683

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/24 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPENSE(-1))	-0.938971	0.180298	-5.207899	0.0000
C	-0.269882	1.310547	-0.205931	0.8382

R-squared	0.474810	Mean dependent var	0.115130
Adjusted R-squared	0.457304	S.D. dependent var	10.04748
S.E. of regression	7.401767	Akaike info criterion	6.901776
Sum squared resid	1643.585	Schwarz criterion	6.993384
Log likelihood	-108.4284	Hannan-Quinn criter.	6.932142
F-statistic	27.12221	Durbin-Watson stat	1.912379
Prob(F-statistic)	0.000013		

الجدول (1.3) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

النفقات الحكومية: من خلال **الجدول (1.2)** نلاحظ أن المتغير لم يستقر في مرحلة اختيار جذر الوحدة عند المستوى العدم (0)، ومع كامل معدات الاختبار، واستقر في **الجدول (1.3)** الفرق الأول من جذر الوحدة و هذا ما تظهره الاحتمالية المساوية ل0علما ان القيمة المحسوبة اصغر من القيم الجدولية عند %1 ;%5 ;%10.

2. النمو الاقتصادي :

بالنسبة للنمو الاقتصادي(1990-2023)

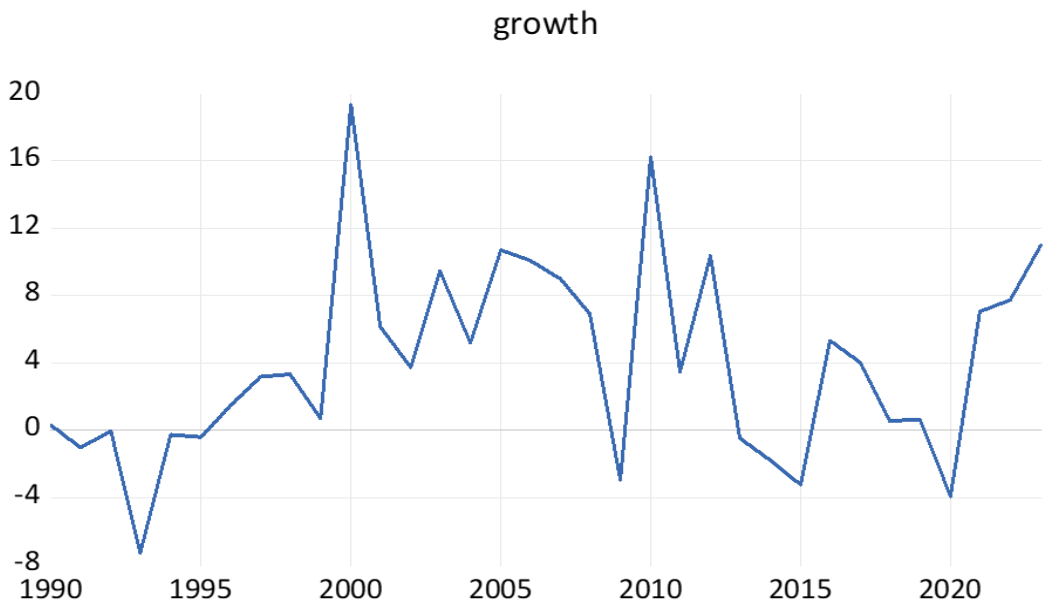

الشكل (2.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامجEviews 12

من خلال الشكل (2.1) نلاحظ إن المتغير قد شهد عده تغير عده تغيرات خلال السنوات الدراسة حيث في بداية التسعينات بدا يبدأ المنحنى بنسبه قريبه من الصفر ثم يشاهد تذبذبا طفيفا ما بين انخفاض ثم العودة إلى الارتفاع في المنتصف التسعينات تظهر بعد التذبذبات لكن بشكل عام يبقى في المستوى المنخفض مع ميل إلى السلبية في بعض الفترات في بداية الالفينات نشأت زيادة ملحوظة والمتغير وصولا إلى الدر وه ثم يعودوه إلى الانخفاض في فتره ما بين 2010 إلى 2020 يتميز المنحنى بندب شديد فيكون في حاله ارتفاع وانخفاض متتالية ومن ثم نلاحظ ارتفاع في نهاية الفترة المدروسة.

➢ اختبار استقراري النمو الاقتصادي:

Null Hypothesis: GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.467050	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH(-1)	-0.799853	0.179056	-4.467050	0.0001
C	3.304978	1.223346	2.701590	0.0111

R-squared	0.391615	Mean dependent var	0.323573
Adjusted R-squared	0.371989	S.D. dependent var	7.431906
S.E. of regression	5.889572	Akaike info criterion	6.442936
Sum squared resid	1075.299	Schwarz criterion	6.533633
Log likelihood	-104.3084	Hannan-Quinn criter.	6.473452
F-statistic	19.95454	Durbin-Watson stat	2.084025
Prob(F-statistic)	0.000098		

الجدول (2.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

النمو الاقتصادي:

من خلال الجدول (2.1) نلاحظ أن المتغير استقرفي مرحلة اختبار جذر الوحدة عن مستوى العدم (0) خاصة في معادلة الاختبار عدم الاتجاه والتقاطع.

3. التضخم :

بالنسبة للتضخم(1990-2023)

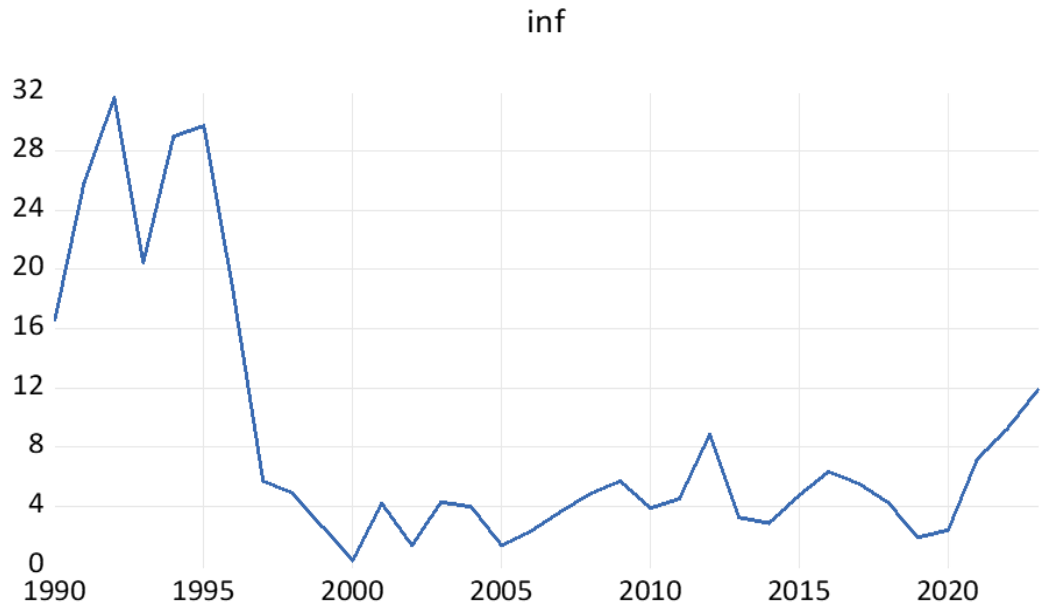

الشكل (3.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع كبير و ذلك في بداية التسعينات ليعود و ينخفض بشكل طفيف سرعات ما يعود للارتفاع وصولا الى منتصف التسعينات فينخفض يشكل كبير حتى الانعدام تقريبا. أدى انهيار أسعار البترول يف الأسواق العالمية سنة 2016 الى دخول الجزائر في مرحلة جديدة هي مرحلة التقشف المالي ، ما دفع الحكومة الجزائرية السماح بتخفي قيمة الدينار بنسبة 25% من أجل تحقيق ابتداء من سنة 2017 يلاحظ لتراجع في وثيرة نمو معدل التضخم على الرغم من اعتماد السلطات على التمويل غري التقليدي عن طريق الإصدار النقدي ، و يبقى في حالة تذبذب مستقر حتى نهاية سنوات الدراسة ليعود الى الارتفاع . جباية بترولية أكبر ، و نتيجة هذا انخفاض أدى إلى رفع قدر كبيرفي معدل التضخم.

- **اختبار استقرارية التضخم :**

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.633976	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.97681
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.97681

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/24 Time: 11:04
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.970124	0.172192	-5.633976	0.0000
C	-0.430095	0.837142	-0.513765	0.6112

R-squared	0.514105	Mean dependent var	-0.206147
Adjusted R-squared	0.497908	S.D. dependent var	6.675633
S.E. of regression	4.730249	Akaike info criterion	6.006294
Sum squared resid	671.2578	Schwarz criterion	6.097903
Log likelihood	-94.10071	Hannan-Quinn criter.	6.036660
F-statistic	31.74169	Durbin-Watson stat	2.091194
Prob(F-statistic)	0.000004		

الجدول (3.2) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.684337	0.4296
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.156444	0.092882	-1.684337	0.1022
C	1.198480	1.148121	1.043862	0.3046

R-squared	0.083843	Mean dependent var	-0.143935
Adjusted R-squared	0.054289	S.D. dependent var	4.881798
S.E. of regression	4.747434	Akaike info criterion	6.011777
Sum squared resid	698.6820	Schwarz criterion	6.102475
Log likelihood	-97.19433	Hannan-Quinn criter.	6.042294
F-statistic	2.836991	Durbin-Watson stat	1.678545
Prob(F-statistic)	0.102161		

الجدول (3.3) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول **(3.2)** نلاحظ ان متغير لم يستقر في مرحلة الاختبار الجذر الوحدة عند المستوى(0) وفي الجدول **(3.3)** استقر في الفرق الاول من الجذر الوحدة هذا ما تظهره الاحتمالية المساوية ل0علما ان القيمة المحسوبة اصغر من القيم الجدولية عند 1% ;5% ;10%.

حيث عندما يفوق التضخم قيمة العتبة يصبح أتثريه سليب على النمو الاقتصادي، أي هناك عالقة سلبية بني التضخم و النمو الاقتصادي وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات العامة للأسعار الى تراجع القدرة الشرائية للعملة مما يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة.

4. سعر الصرف :

بالنسبة لسعر لصرف (1990-2023)

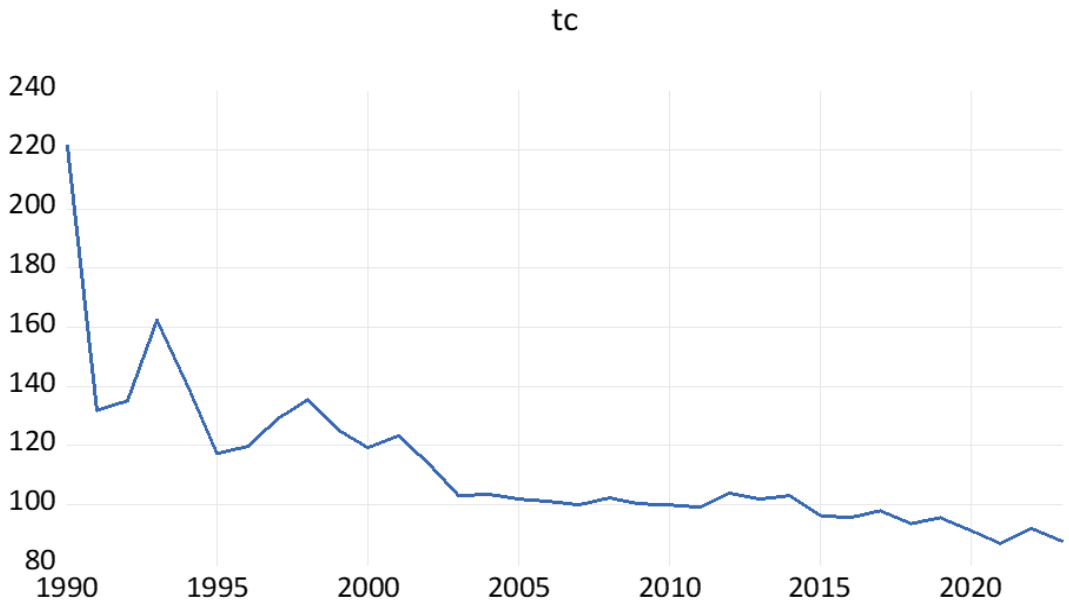

الشكل (4.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

لاحظ من خلال الشكل **(4.1)** إن المنحنى كان في نقطه الدر وه في بداية التسعينات لينخفض بشكل كبير ثم يستقر ويعود إلى ارتفاع لكن بشكل طفيف ليعود إلى انخفاض في مستوى في منتصف التسعينات ويواصل في هذا لتدبدب حتى 2005 ليبقى في انخفاض طفيف حتى نهاية السنوات الدراسة ليعود في الارتفاع .

- **اختبار استقراري سعر الصرف :**

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.644310	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	138.2193
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	175.2913

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 05/12/24 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.496711	0.082767	-6.001323	0.0000
C	52.30840	9.623494	5.435489	0.0000

R-squared	0.537423	Mean dependent var	-4.037909
Adjusted R-squared	0.522501	S.D. dependent var	17.55393
S.E. of regression	12.12999	Akaike info criterion	7.887930
Sum squared resid	4561.235	Schwarz criterion	7.978628
Log likelihood	-128.1509	Hannan-Quinn criter.	7.918447
F-statistic	36.01588	Durbin-Watson stat	1.181244
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول (4.2) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

سعر الصرف : من خلال **الجدول (4.2)** توصلنا إلى أن المتغير استقر في مرحلة اختبار جذر الوحدة عند مستوى (0) مع كامل معدلات الاختبار.

5. سعر الفائدة :

بالنسبة لمعدل الفائدة(1990-2023)

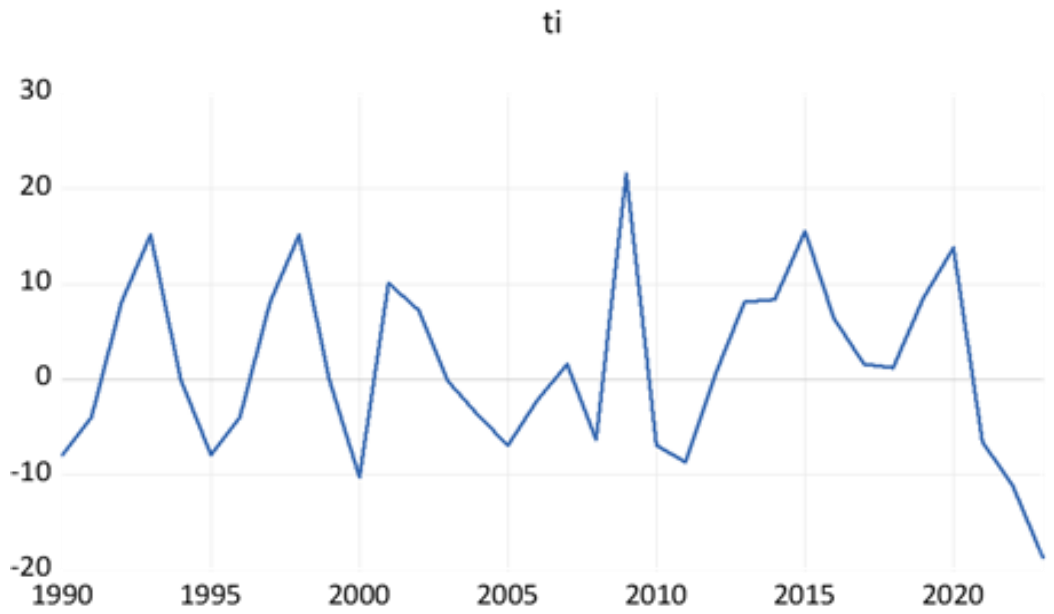

الشكل (5.1) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل (5.1) ان المنحنى في تدبب وغير مستقل حيث انه عرف عدة تغيرات خلال السنوات الدراسة من ارتفاع وانخفاض حيث شاهد ارتفاعا في بداية التسعينات وانخفاض واضح في المنتصف التسعينات ليعود الى ارتفاع ويبقى في تذبذب ليصل الى الدروه تقريبا في السنة 2009 وما نهاية السنوات الدراسة ليعود الى الانخفاض وبشكل حاد.

- **اختبار استقرارية سعر الفائدة :**

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.852858	0.0060
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	79.84496
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.82587

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TI)
Method: Least Squares
Date: 05/12/24 Time: 11:15
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.779584	0.187030	-4.168223	0.0002
C	1.163162	1.644157	0.707452	0.4846

R-squared	0.359161	Mean dependent var	-0.325818
Adjusted R-squared	0.338489	S.D. dependent var	11.33525
S.E. of regression	9.219341	Akaike info criterion	7.339176
Sum squared resid	2634.884	Schwarz criterion	7.429873
Log likelihood	-119.0964	Hannan-Quinn criter.	7.369693
F-statistic	17.37409	Durbin-Watson stat	1.766720
Prob(F-statistic)	0.000228		

الجدول (5.2) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول **(5.2)** لاحظنا أنه استقر عند المستوى (0) من اختبار جذر الوحدة مع كامل معدلات الاختبار.

وانطلاقه من الشكل اختبار جذر الوحدة(1.2.3.4.5) نلاحظ ان القيم المحسوبة اقل من القيم المجدولة بالقيم المطلقة وذلك عندما معنويات 5% في كافه النماذج الثلاثة وذلك بالنسبة للمتغيرات الدراسة ومنه فاننا تقبل ثلاث وذلك في الدراسة ومنه فاننا نقبل الفرضية العدد بوجود الجذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية مما يعني ان بعض من متغيرات الدراسة غير مستقره في المستوى وعليه طبقنا فروق من الدرجة الأولى الى لتصبح سلاسل مستقره فيما بينها ومتكاملة ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود المتكامل المشترك في الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة ARDL

1- المنهجية ARDL :

في عام 2001، وضعت At و Pesarnمنهجية ARDL للتكامل المشترك، حيث تم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة. تتميز هذه المنهجية بأن السلسلة الزمنية تكون دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

يتميز منهج ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بسهولة شروطها، حيث لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة. يرى Pesarn أن اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما لم تكن متكاملة من الدرجة الثانية.

يستخدم اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، الذي يمكن تطبيقه على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل والمدى القصير.

يعطي نموذج ARDL أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير. لذا يُعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع الحجم المستخدم في هذه الدراسة من عام 1990 إلى 2023.

ومن أبرز شروط تطبيق ARDL دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.**(جابري فاطمة زهرة، الياس هناني فراح ، 2018،ص413-412)**

الوحدة جذر اختبار (Unit Root Test). :

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، يجب أولاً تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات. الهدف من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات المحلّة للاهتمام ليست متكاملة من الرتبة الثانية، أي (I)2، لأن المنهج المذكور مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر (I)0، أو الرتبة واحد (I)1.

تم استخدام اختبارين في هذه الدراسة وهما:

اختبـــــار ADF :

يعتبر اختبار ADF استنادًا إلى الانحدار الذاتي بدرجة p بين الأخطاء، بخلاف DF الذي يمكن تحسينه عن طريق إضافة عدد مناسب من حدود الفروق المؤجلة. يستند اختبار ADF إلى فرضية أساسية تقوم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة P.

اختبار PP :

يعتبر هذا الاختبار فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP نفس التوزيعات لاختباري DF و ADF

تقـدير بواســـــطة OLS النمـــاذج الثلاثـــة القاعديـــة لاختبـــار DF ، مـــع حســـاب الإحصائيات المرافقة تقدير التباين قصير المدى.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Test Normality :

قبل البدء في دراسة السلوك الوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، يجب أولاً التركيز على دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة، وذلك لإعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة. يُذكر أن من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل Skewness معدومًا ومعامل Kurtosis مساويًا إلى صفر. يتميز القانون الطبيعي بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط، وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة. يعتمد اختبار Jarque و Bera على معاملي الانحراف Kurtosis والتناظر Skewness..

اختبار Breusch-Godfrey :

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد. نموذج الانحدار.

اختبار اكتشاف عدم تباين الأخطاء White

اقترح (White 1980) اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي و جميع المتغيرات المستقلة و كذا مربعاتها

اختبار Bounds Test :

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود، يتطلب القيام بأربعة إجراءات رئيسية. الإجراء الأول يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى، بينما يقوم الإجراء الثاني بتقدير تكامل التوازن المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). يأتي الإجراء الثالث في شكل اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة، وذلك باستخدام اختبار Wald الإحصائي. أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة اختبار فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بالقيمة الحرجة المناظرة.**(محمد شيخي ، 2012،ص 212-210)**

نظرًا لتوزيع فيشر غير المعياري، فهناك قيمتان حرجتان للاختبار: الحد الأدنى والحد الأعلى. إذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، يتم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أقل من الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك، مما يعني عدم وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات.

المبحث الثاني:عرض النتائج و مناقشتها

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها

1- اختيار النموذج:

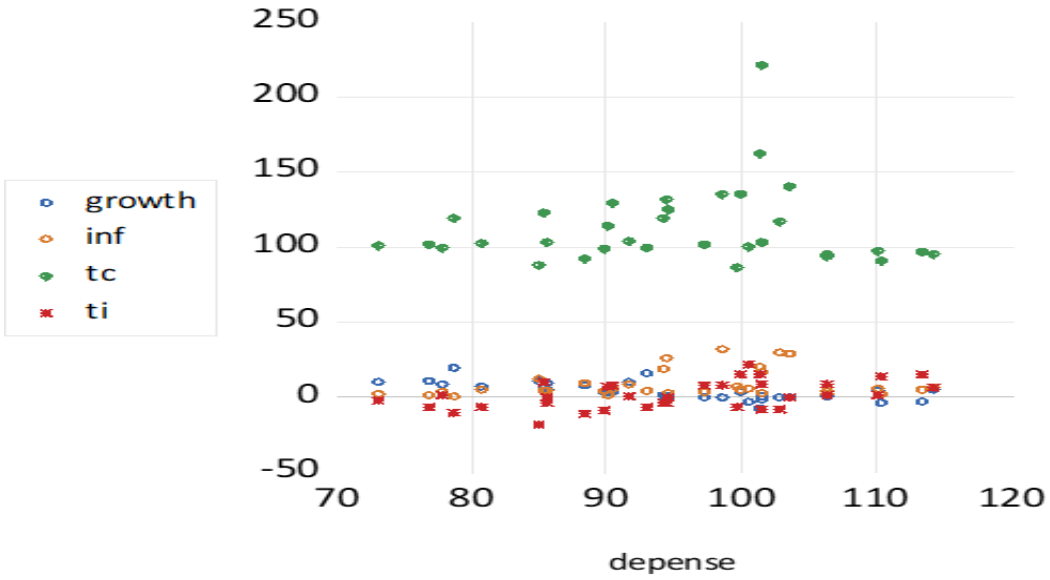

الشكل (1-1)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج12 Eviews

من خلال الشكل تبدو لنا العلاقة شبه خطية بين المتغيرات و التضخم حيث تشير مختلف احداثيات على وجود علاقة طردية ما بين المتغيرات فكلما زادت المتغيرات زاد التضخم .

2- تحديد درجة التأخير المثلى :

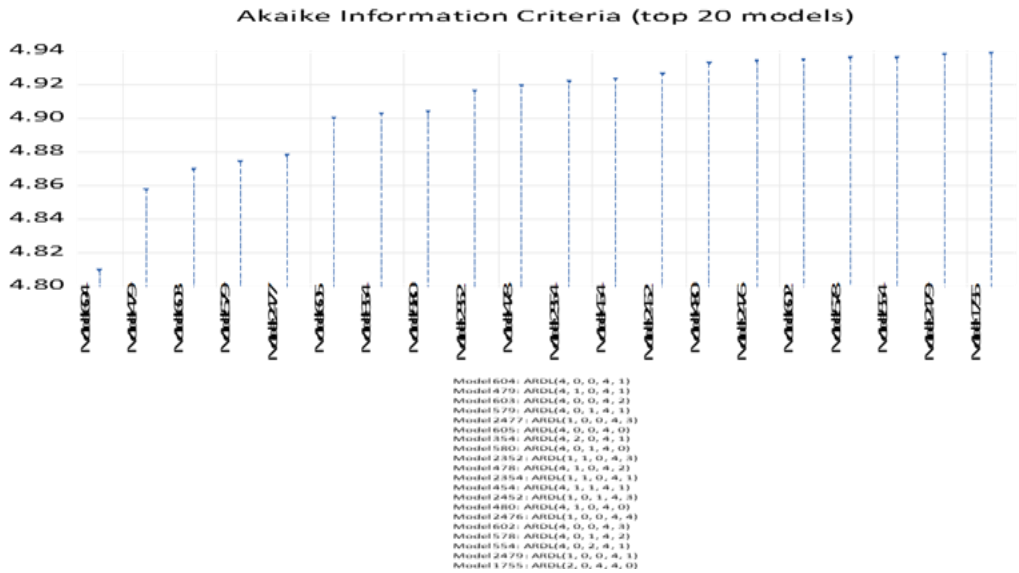

الشكل (1-2) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الشكل أعلاه يمكننا إختبار درجة التباطئ المثلى عند (4.0.0.4.1)ARDLالتي توافق اقل قيمة لمعيار AIC

3- تقدير نموذج ARDL (4.0.0.4.1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEPENSE(-1)	0.477242	0.173445	2.751538	0.0142
DEPENSE(-2)	0.137112	0.156463	0.876319	0.3938
DEPENSE(-3)	0.104193	0.097489	1.068770	0.3010
DEPENSE(-4)	-0.188563	0.080553	-2.340859	0.0325
GROWTH	-0.271494	0.149082	-1.821108	0.0873
INF	0.544540	0.139558	3.901881	0.0013
TC	-0.079485	0.111193	-0.714838	0.4850
TC(-1)	0.230639	0.151252	1.524870	0.1468
TC(-2)	-0.181680	0.127445	-1.425562	0.1732
TC(-3)	0.023153	0.099477	0.232744	0.8189
TC(-4)	-0.135287	0.063628	-2.126225	0.0494
TI	0.606711	0.088316	6.869802	0.0000
TI(-1)	0.251552	0.152409	1.650505	0.1183
C	56.79480	8.762828	6.481333	0.0000

R-squared	0.977345	Mean dependent var	94.23548
Adjusted R-squared	0.958938	S.D. dependent var	11.35603
S.E. of regression	2.301172	Akaike info criterion	4.809439
Sum squared resid	84.72627	Schwarz criterion	5.463331
Log likelihood	-58.14158	Hannan-Quinn criter.	5.018624
F-statistic	53.09551	Durbin-Watson stat	1.985889
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول (1-3)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 97% مما يعني أن المتغيرات المستقلة (النفقات الحكومية،النمو الإقتصادي ،التضخم ،سعر الفائدة،سعر الصرف) تحث على الإنفاق الحكومي مما يعني أن هناك قوة تفسيرية كبيرة و معنوية.

4-اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطا ء و تجانس التباين للأخطاء :

بعد التأكد من أن التوزيع الأخطاء العشوائية هو توزيع طبيعي ثم إستخدام Breusch_Godfrey seerial Corrélation LM test

إختبار LM

نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء LM و كانت النتيجة بالجدول الموالي كالتالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.556638	Prob. F(2,14)	0.5853
Obs*R-squared	2.209863	Prob. Chi-Square(2)	0.3312

الجدول (1-4)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

تظهر النتائج على قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء حيث القيمة الإحتمالية F_statistic و التي تقدر ب (0.5853) غير معنوية أي أنها أكبر من (0.05) و بالتالي النموذج لا يعاني من الإرتباط الذاتي للأخطاء

5- إختبار عدم ثبات التباين للأخطاء

اختبار ARCH :

نتائج إختبار تجانس التباين للأخطاء ARCH و كانت النتائج بالجدول الموالي كالتالي :

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.980783	Prob. F(2,25)	0.1590
Obs*R-squared	3.830036	Prob. Chi-Square(2)	0.1473

الجدول (1-5)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نقبل فرضية العدم التي تنص علا تجانس تباين الأخطاء حيث القيمة الإحتمالية ل F_statistic غير معنوية أي أكبر من 0.05 و عليه فالنموذج لا يعاني من مشاكل الإرتباط الذاتي للأخطاء و لا من إختلاف التباين و من أجل إختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و التغيرات المستقلة ثم حساب فيشر (F) من خلال إختبار الحدود (Bounds test)

6- إختبار الحدود (Bounds test)

نتائج إختبار الحدود Bounds test لنموذج ARDL

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.644406	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول (1-6)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج12 Eviews

من خلال نتائج إختبار الحدود Bounds test المبين في الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (8.644406) أكبر من قيمة I(1) عند مستوى معنوي 2.5%،5%،10% مما يعني قبول الفرضية البديلة H1 و رفض H0 أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و المتغيرات المستقلة و بالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

7- تقدير علاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، قدرنا العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL والموضحة في الجدول التالي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH	-0.577628	0.303172	-1.905280	0.0749
INF	1.158557	0.292321	3.963308	0.0011
TC	-0.303524	0.087132	-3.483504	0.0031
TI	1.826031	0.320316	5.700713	0.0000
C	120.8360	8.368045	14.44017	0.0000

EC = DEPENSE - (-0.5776*GROWTH + 1.1586*INF -0.3035*TC + 1.8260 *TI + 120.8360)

الجدول (1-7) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة كل من المتغيرات لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها على الإنفاق الحكومي و نلاحظ أن إشارة معلمة نسبة مساهمة كل من المتغيرات في الإنفاق الحكومي أي أن لهم تأثير على المدى الطويل.

8- تقدير العلاقة في المدى القصير :

تقدير العلاقة في المدى القصير -نموذج تصحيح الخطأ ECM -

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DEPENSE)
Selected Model: ARDL(4, 0, 0, 4, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/24 Time: 15:51
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.79480	8.762828	6.481333	0.0000
DEPENSE(-1)*	-0.470016	0.072561	-6.477559	0.0000
GROWTH**	-0.271494	0.149082	-1.821108	0.0873
INF**	0.544540	0.139558	3.901881	0.0013
TC(-1)	-0.142661	0.041563	-3.432372	0.0034
TI(-1)	0.858263	0.174871	4.907983	0.0002
D(DEPENSE(-1))	-0.052743	0.129359	-0.407722	0.6889
D(DEPENSE(-2))	0.084369	0.069743	1.209710	0.2440
D(DEPENSE(-3))	0.188563	0.080553	2.340859	0.0325
D(TC)	-0.079485	0.111193	-0.714838	0.4850
D(TC(-1))	0.293815	0.105657	2.780842	0.0134
D(TC(-2))	0.112135	0.066074	1.697116	0.1090
D(TC(-3))	0.135287	0.063628	2.126225	0.0494
D(TI)	0.606711	0.088316	6.869802	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

الجدول (1-8)المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج12 Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المعالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثير المتغيرات على الإنفاق الحكومي في الجزائر في المدى القصير لأن إشارة كل من نفقات الحكومية و سعر الصرف و النمو الإقتصادي سالبة عكس نتيجة متحصل عليها في المدى الطويل . و هذا يدل على أن ألية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج و هي تمثل سرعة العودة إلى التوازن متغيرات الدراسة.

9- إختبار إستقرارية النموذج :

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية و مدى أستقرار و إنسجام المعلمات طويلة و قصيرة الأجل نستخدم إختبار المجموع التراكمي للبواقي و إختيار المجموع التراكمي لمربعات البواقي و النتائج موضحة في الشكلين التاليين :

الشكل (1-9) : نتائج المجموع التراكمي للبواقي

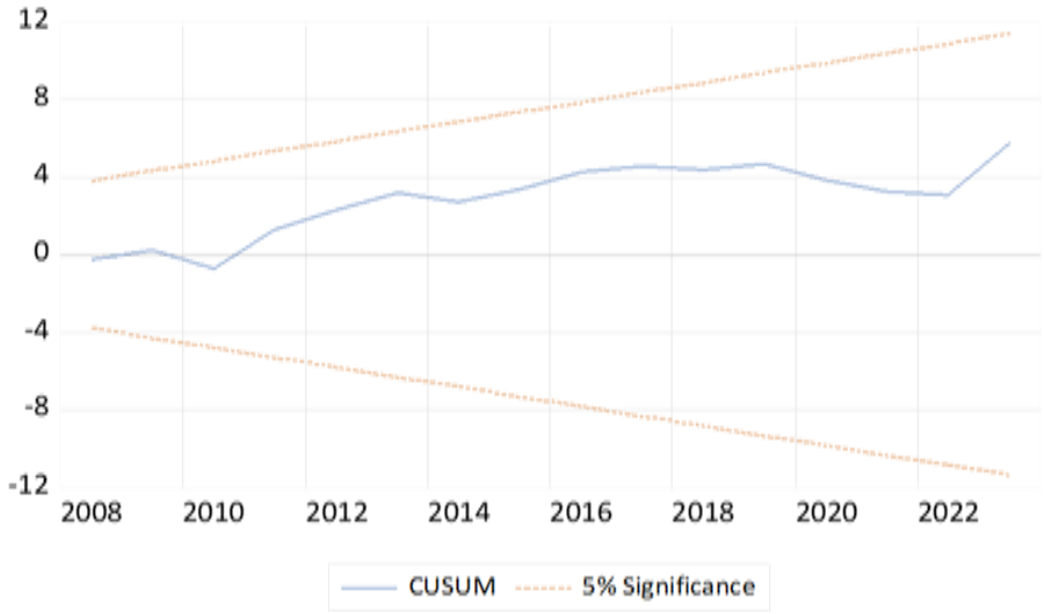

الشكل (1-9) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

الشكل (2-9) : نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي

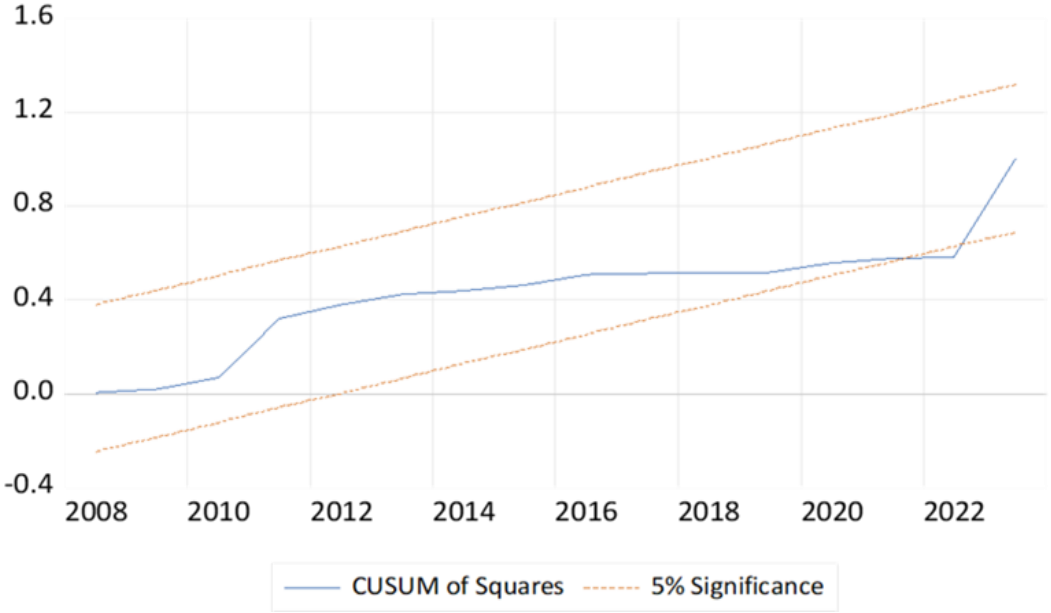

الشكل (1-9) المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 12

يتضح من الشكلين أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة محل الدراسة حيث يقع الشكل البياني للإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي هناك إستقرار في النموذج.

المطلب الثاني : مناقشة النتائج المتوصل إليها

تُلاحَظ أن جميع المتغيرات المذكورة قد شهدت تغيرات وتقلبات متعددة ناجمة عن استقرار الاقتصاد الوطني، حيث تركت آثارًا واضحة سواء بالإيجاب أو بالسلب. يعود ذلك جزئيًا إلى محدودية الموارد الطبيعية وتبعاتها على اقتصادات تعتمد بشكل كبير على الصادرات الطبيعية، كما يتضح من الحالة الجزائرية.

بعد أزمة البترول العالمية في عام 1986، شهد اقتصاد الجزائر تدهورًا بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث بلغ سعر البرميل حوالي 8-10 دولارات. استمر هذا الوضع حتى عام 1995، وشهدت فترة الثمانينات نوعًا من عدم الاستقرار الاقتصادي. لم يكن الوضع مستقرًا فحسب، بل سجلت الصادرات ارتفاعًا ملحوظًا في بداية التسعينيات بسبب حرب الخليج الأولى، حيث وصل سعر البرميل إلى 18 دولارًا، لكنه انخفض مرة أخرى في عام 1991. عادت الصادرات للارتفاع مرة أخرى في عام 1995.

كشفت أزمة البترول عن هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وتجلى ذلك جليًا في ارتفاعات وانخفاضات الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، في عام 1996، تم رفع الحماية الجمركية وإلغاء القيود الكمية على الصادرات، بالإضافة إلى رفع دعم الأسعار.

في بداية الألفية الجديدة، شهدت أسواق النفط ارتفاعًا واضحًا في الأسعار، حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولارًا في عام 2004 إلى 61 دولارًا في عام 2006، ثم ارتفع إلى نحو 143 دولارًا في عام 2008. هذا الارتفاع أثر إيجابًا على حجم كل المتغيرات، بما في ذلك النفقات الحكومية، ونمو الاقتصاد، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل الفائدة.

أما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضًا، حيث انخفضت إلى 36 دولارًا للبرميل في عام 2007. وشهد الإنفاق الحكومي انخفاضًا واضحًا أيضًا، حيث بلغت 61.97 مليار دولار في عام 2009 بعد أن كانت 68.93 مليار دولار في عام 2008. وشهدت تذبذبًا حتى انخفضت إلى 54.70 مليار دولار في عام 2013، ثم ارتفعت إلى 56.76 مليار دولار في عام 2017.

بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول ويثمنها. يتمثل هذا البرنامج في برنامج دعم النمو الاقتصادي CPCP للفترة بين 2005 و 2009 الذي خصصت له حكومة الجزائر غلافًا ماليًا بقيمة 4203 مليار دولار، ما يعادل 10 مليارات دولار. شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا بقيمة 155.55 مليار دولار.

أما للفترة 2014-2020، فقد عرفت برامج توطيد النمو التي تندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، حيث خصص لها حكومة الجزائر غلافًا ماليًا بقيمة 21.214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 686 مليار دولار أمريكي. يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع جديدة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2023 ما يلي:

2020: تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ما بين 150-160 مليار دولار.

2021: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 170-180 مليار دولار.

2022: تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تتراوح ما بين 180-190 مليار دولار.

2023: حسب البيانات تجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستوى 200 مليار دولار.

خلال هذه الفترة، قامت الحكومة بتنفيذ برنامج جديد يهدف إلى ترشيد النفقات العامة والحفاظ على التوازنات الاقتصادية، ورفع النمو الاقتصادي، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تبين معايير المفاضلة أن النموذج اللوغارتمي هو الأفضل. أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية PP و ADF أن بعض المتغيرات لم تستقر عند المستوى (0) واستقرت في الفرق الأول. استقرار السلستين عند (1) سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك.

بينت نتائج اختبار الحدود Bounds أن القيمة الإحصائية لفيشر أكبر من القيمة (1) عند مستوى معنوية 2.5% ، 5% ، 10% مما يدل على علاقة طويلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة التالية (نفقات حكومية ،نمو الاقتصادي ،التضخم ،سعر الصرف ،معدل الفائدة.

أظهرت نتائج اختبار LM White أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء ولا من اختلاف التباين.

أظهر تقدير العلاقة طويلة الأجل أن معظم المتغيرات المستقلة لها معنوية وموجبة، مما يعني أنها تؤثر على الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالسلب على الإنفاق الحكومي في المدى القصير على عكس النتائج المتحصل عليها في المدى الطويل.

أظهرت كل من إختبار المجموع التراكمي للبواقي و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا.

خلاصة الفصل :

خلال الفصل الثاني من الدراسة، ركزنا على الجوانب الأساسية المتعلقة بطريقة الدراسة والأدوات المستخدمة في التحليل. بدأت الدراسة بتحليل استقرارية البيانات، والتي سمحت لنا بتحديد مدى ملاءمة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في السياق المعين. وبعد ذلك، قمنا بتقديم النتائج التي توصلنا إليها وتفسيرها بشكل مفصل، مرتبطين بالفرضيات التي تم اقتراحها في الدراسة. ومن خلال تحليل البيانات والنتائج المستنبطة، تبين أن النتائج متسقة مع النظرية الاقتصادية، حيث توضح وجود علاقة طويلة الأجل بين حجم الصادرات ونمو الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت تفسير النتائج وربطها بالفرضيات و يمكن توضيح كيفية فهم النتائج المستنبطة من التحليل الاحصائي وتفسيرها بشكل منطقي، مع الربط بين هذه النتائج والفرضيات التي تم اقتراحها في بداية الدراسة .اما بنسبة لتطبيق العملي للنظرية الاقتصادية فهو يمكن التركيز على كيفية تطبيق النظرية الاقتصادية على البيانات الفعلية وكيفية تأكيد أو تفنيدها من خلال النتائج التي تم الحصول عليها.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط على المستوى العالمي، امر الذي جعل لهذا المورد دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة شبه كلية على العائدات النفطية، لذلك فإن أي تغيرات تحصل على مستوى السوق النفطية يكون لها أثر واضح على هذه الدول وفي هذا السياق فإن معالجة موضوع تقلبات أسعار النفط يعد موضوعا جوهريا بسبب ضعف التنويع في مصادر إرادات العامة للدولة، بحيث أن أي تغير على مستوى أسعار النفط يكون له تأثير على مؤشرات الحيطة الكلية، ويكون التأثير كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي أما على مؤشرات الحيطة الجزئية فغير محسوس.

حيث قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2023 باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDL)، و تبين من خلال هذه الدراسة وجود عالقة طردية بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم التواصل الى النتائج التالية:

ان اسعار النفط لن تأثر على النمو الاقتصادي حيث لم يساهم ارتفاع اسعار النفط خلال فترة الدراسة من تحسن معدل النمو ويعود ذلك الى تراجع مستوى المؤسسات و مناخ اعمال . فيما يخص عدم معنوية معامل سعر البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فهذا راجع إلى التأثير غير المباشر لتقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث يمر هذا التأثير عبر السياسة المالية الإيرادات والنفقات الحكومية كتلة النقدية معدلات الفائدة للدولة.

- النفط مادة أولية عرفها انسان منذ الف السنين، وهذا ما جعله من أهم المصادر الطاقوية في العالم مع مرور الوقت، فهي مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله سلعة فريدة من نوعها، وهذا ما يضفى عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي.
- تتميز السوق النفطية كغيرها من الأسواق بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيها، إضافة لكونها تعرف العديد من العوامل المتحكمة فيها والتي تعدت الجانب الاقتصادي لتشمل عوامل أخرى، وهذا ينتج عن التغير في أسعار النفط من ارتفاع أو انخفاض هذا الأخير.
- حيث اتضح من خلال نتائج العالقة طويلة اجال في اطار منهجية ARDL انه فقط الانفاق الحكومي الذي يتاثر مباشرة على تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي اجمالي ، حيث كان هذا التاثير ايجابيا ، اي ان العالقة طردية كلما زاد انفاق الحكومي زاد نصيب الفرد من الناتج

المحلي اجمالي بسبب توجيه انفاق الحكومي نحو بعض مجالات رئيسية التي تمكن الحكومة من الحفاظ على وتيرة نمو انتاج المحلي الوطني

- تؤثر تداعيات ازمة المالية على الأسعار النفطية، وهناك عالقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو اقتصادى، فانخفاض اسعار النفط في الجزائر سوف ينتج عنه انخفاض معدل النمو الاقتصادي مما يدخل الدولة في ركود اقتصادي وهنا التأثير مباشر علي مؤشر الاقتصاد الكلي.

وفي ضوء هذه معطيات نقترح بعض الاقتراحات التي يقصد بها تحقيق نمو اقتصادي مستدام :

- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير البترول من أجل التنمية مستدامة حقيقية.
- ضرورية تنويع اقتصاد الجزائري، ذلك بالاهتمام بتطوير أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا بغية تحرير من قبضة التبعية لقطاع النفط.
- يجب تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل الخروج عن لتبعية لهذا القطاع من خلال تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات و تطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة.
- تشجيع استثمار خارج المحروقات خاصة القطاع السياحي نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر قصد ضمان استقرار و توازن لاقتصاد الجزائري.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخيرات الإنتاجية و الاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.
- ضرورة الانتقال الى نموذج للتنمية اكثر تطورا يعتمد على تنويع مصادر الدخل للخروج من التبعية الطاقية الى استقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية .

قائمة المراجع

1. طارق الحاج المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999 ،الأردن
2. عوض الفاضل اسماعيل نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانية القانونية والمالية والاقتصادية دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد العراق 2002،
3. وليد عبد الحميد عايب الآثار الاقتصادية الكلية السياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 2010
4. سامي خليل النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982
5. حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
6. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000
7. عبد الحميد عبد المطلب السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2003.
8. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، جامعة الموصل1987 ،العراق
9. محمد أزهر السماك زكرياء، عبد الحميد باشا اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، طبيعة 1، 1980.
10. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات، الجزائر ، 1983.

11. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. واثق على الموسوي، الموسوعة اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، العراق .2008

13. سعد الله داود الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطابعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2013 .
14. حداب محي الدين محاضرات في اقتصاديات الطاقة، ديوان المطبوعات الجامعية 2021 ، معسكر
15. أمينة مخلفي محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي 2014-2013 مرباح، ورقلة.
16. محمد أحمد بدر الدين استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع شارع علام حسين - ميدان الظاهر ، القاهرة طبيعة الأولى، 2017
17. ضياء مجيد الموسوي ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
18. بوحزام سيد أحمد، محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر ، 2020.
19. حربي محمد موسى عريقات مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

20. جاري فاطمة زهرة الياس الجنائي فراج 2018 تقليات أسعار العمل على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة فيالية الموقع (ARDL) خلال الفترة 1947-2013 مجلة المال والأعمال.

21. احمد بوشيخي (2011) طرق الاقتصادي القياسي محاصرات وتطبيقات الطبعة الأولى دار الحامدة .